مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الإطار القانوني لتجربة العدالة الانتقالية وبناء السلام في العراق (محافظة الانبار انموذجاً)
اسم الكاتب: أ.م.د. أنس غنام جبارة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6256
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 2- September 2023 المجلد ١٣ـ العدد ٢ ـايلول ٢٠٢٣

The legal framework for the experience of transitional justice and peacebuilding in Iraq (Anbar Governorate as a model)

[1] Dr. Anes Ghanam Jbara
[1] College of Law and Political Science/University of anbar

Abstract:

Transitional justice is no longer just philosophical ideas in the field of societal peace. Instead, it has become of practical importance and acquired a realistic dimension in societies that have gone through violent crises, such as wars and armed conflicts, that usually leave a sharp social division. Transitional justice has become a priority when it comes to restructuring state institutions and perpetuating civil peace.

1: Email:
anes.jbara@uoanbar.edu.iq
2: Email

DOI

Submitted: 17/7/2023
Accepted: 01/08/2023
Published: 06/10/2023

Keywords:
transitional justice
peace building
civil peace
post-conflict countries.

©Authors, 2022, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإطار القانوني لتجربة العدالة الانتقالية وبناء السلام في العراق (محافظة الانبار انموذجا)

[١] ا.م.د. أنس غنام جبارة

[١] كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار

الملخص:

لم تعد العدالة الانتقالية مجرد أفكار فلسفية ذات محتوى نظري تمثل طموحات وتطلعات الباحثين في مجال السلم المجتمعي. بل أضحت ذات أهمية عملية واكتسبت بعداً واقعياً في المجتمعات التي مرت بأزمات عنيفة كالحروب والنزاعات المسلحة التي عادة ما تخلف انقساماً مجتمعياً حاداً. وباتت العدالة الانتقالية تحتل سلم الأولويات عند الحديث عن إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وادامة السلم الأهلي. فيما تحظى برامج الاندماج المجتمعي بأهمية خاصة في أغلب دول العالم بما فيها الدول المستقرة فضلاً عن الدول التي لا تزال تمر بمراحل العدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية:

العدالة الانتقالية، بناء السلام، السلم الاهلي، الدول الخارجة من الصراعات المسلحة.

المقدمة

اولا: الاشكالية

ان عودة عوائل ما يسمى بتنظيم (داعش الارهابي) الى مجتمعاتهم الاصلية او مجتمعات اخرى مضيفه أو مستقبله لهم، اعطى مؤشرات تستحق الدراسة والبحث لأنها تتعلق في مدى اندماج هذه العوائل في المجتمع واثر ذلك في عملية بناء السلام في مجتمع يسعى الى الاستقرار الاجتماعي،

ورغم الاهمية النظرية للتشريعات القانونية التي تستهدف الاندماج وبناء السلام، فان عملية الاندماج الاجتماعي وعملية بناء السلام بعد النزوح وامكانية العيش مجدداً مع عوائل تورط ابنائهم او احد اعضاء اسرهم في المشاركة أو الانتماء الى عصابات اجرامية، من اصعب المراحل التي يمر بها المجتمع سواء على المجتمع نفسه أو على عوائل المتورطين، بسبب حجم الدمار الذي تعرض له المجتمع من قتل واختطاف ونهب وتخويف وترويع وتعطيل للتنمية الاجتماعية بشكل عام.

ومما يزيد المشكلة هو عدم تقبل التعامل مع هذه العوائل من قسم من المتضررين بشكل كبير من فترة سيطرة داعش الارهابي وخاصة من فقد ارواحا أو أموالا وذلك للثأر والانتقام من هذه العوائل. وهذا ما دفع الباحث للانخراط في هذه الدراسة لإكمال ما تقدم من دراسات سابقة غاب عنها رغم جودتها اعطاء تقييم للتجربة العراقية على مستوى الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

ثانيا: أهداف البحث

ان الغاية من هذه الدراسة هو تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

١- وضع تصور دقيق عن عملية الاندماج لعوائل داعش الارهابي في مجتمعاتهم الأصلية أو المجتمعات المستقبلة لهم وخطوات بناء السلام في تلك المجتمعات.

٢- التعرف على الاليات المتبعة من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية التي تهدف الى تحقيق عملية الاندماج وبناء السلام من خلال تأهيل ومشاركة العوائل العائدة.

٣- تقييم التجربة العراقية من خلال تحديد مدى تلبية المعايير الدولية في بناء السلام للمجتمعات الخارجة من الصراعات والتي مرت بمرحلة العدالة الانتقالية، اذ يسلط البحث الضوء على التجربة المحلية في محافظة الانبار.

ثالثا: سؤال البحث

يطرح الباحث تساؤلاً محورياً لفهم التجربة العراقية في العدالة الانتقالية وبناء السلام:

هل تتوفر البيئة القانونية اللازمة لإنجاح العدالة الانتقالية وبرامج الاندماج خاصة في مرحلة ما بعد داعش؟

رابعا: منهجية البحث

لغرض معالجة اشكالية البحث وبغية الاحاطة بمحاوره فإن الباحث يستعمل اسلوب المنهج التاريخي لرصد التطور التاريخي للتشريعات النافذة. كما يتبع الباحث اسلوب التحليل العلمي للنصوص القانونية لتحديد مكامن النقص فيها.

خامسا: هيكلية البحث

وللإجابة على هذا التساؤل يتحتم على الباحث أن يميز بين العدالة الانتقالية والاندماج الاجتماعي وهو محور الدراسة الاول، ومن ثم تحديد أهم ملامح التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ وهو المحور الثاني، ثم تقييم النتائج المتحققة من البرامج المطبقة لهذا الغرض على المستوى الوطني والدولي وهو المحور الثالث. وذلك للوقوف على أهم الدروس المستخلصة والتوصيات المقترحة لإنجاح التجربة العراقية. وبالتالي تم تقسيم البحث الدراسة الى ثلاثة مطالب لتغطية محاور البحث الرئيسية اضافة الى المقدمة والخاتمة.

I. المطلب الأول

التمييز بين العدالة الانتقالية والاندماج الاجتماعي

من الناحية القانونية هناك فرق واضح بين برامج العدالة الانتقالية وبرامج الاندماج، وتكمن أهمية التمييز بين الاثنين في تحديد الأدوات والآليات المتبعة لتحقيق تلك البرامج بالآتي:

١- من حيث الحداثة والنشأة يمكن القول أن العدالة الانتقالية قد اكتسبت بريقاً واهتماماً متزايداً بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة ضرورية لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي أصابها الوهن وتغلغل الفساد فيها خاصة للدول التي انتقلت من الحكم الاستبدادي إلى بناء نظام ديمقراطي خاضع لسيادة القانون، على نحو يصعب معه الاكتفاء بوسائل التقاضي المعمول بها في الظروف الطبيعية، اذ تعجز المؤسسات الرسمية القائمة على تسوية مخلفات النظام الاستبدادي السابق. وهو ما يستلزم المرور بمرحلة انتقالية لتحقيق هذا الغرض. بينما تعد فكرة الاندماج من المواضيع القديمة نسبياً التي ينسب الفضل في الاهتمام بها إلى أساتذة علم الاجتماع. إلا أن الجديد في الأمر هو أن موضوع الاندماج أخذ يستحوذ على اهتمام الباحثين في مجالات أخرى إضافة إلى علم الاجتماع وتحديداً المجال القانوني والمجال السياسي. ومن جانب آخر لم تعد قضايا العدالة الانتقالية والاندماج شاناً داخلياً للدول بل أكتسب أهمية إضافية على الصعيد الدولي.[١]

٢- تكمن الأهمية البالغة للعدالة الانتقالية في كونها مرحلة وسيطة للانتقال من الاستبداد إلى حكم القانون. بينما يعد الاندماج الاجتماعي وسيلة فعالة لبناء السلم الأهلي في المجتمعات التي عانت من انقسامات حادة أيديولوجية، عرقية، طائفية، مذهبية أو دينية.[٢]

٣- تختص الدول حديثة العهد بالديموقراطية بتبني أدوات العدالة الانتقالية أكثر من غيرها وذلك لحاجتها إلى تسوية الإرث الثقيل الذي عادة ما تخلفه الأنظمة الاستبدادية، بينما تهتم كل دول العالم تقريباً بموضوع الاندماج الاجتماعي. ويلاحظ أن أغلب دول العالم بما فيها المتقدمة منها والتي تحظى باستقرار سياسي تتبنى برامج حكومية مستدامة للاندماج

---

(١) ويمكن رصد الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الشأن لاسيما الأمم المتحدة، فعل سبيل المثال المحاكم الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين قاموا بانتهاكات جسيمة لحقوق النسان مثال بارز على هذا الدور ينظر في هذا الصدد:

= Simmons, Beth A., and Allison Danner. "Credible commitments and the international criminal court." International Organization 64, no. 2 (2010) p. 228.

(٢) ينظر

Leebaw, Brownwyn Anne. "The irreconcilable goals of transitional justice." Hum. Rts. Q. 30 (2008) p. 95.

الاجتماعي وذلك لرصد أي توتر بين السكان قد يؤدي إلى انقسام مجتمعي ومن ثم يهدد السلم الأهلي.(١)

٤- تحظى البرامج الحكومية بأهمية كبيرة في تطبيق العدالة الانتقالية، بينما يبرز دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في تبني وسائل عديدة لتحقيق الاندماج بما لا يقل أهمية عن البرامج الحكومية.(٢)

٥- يمكن التمييز بين نوعين من الاندماج في هذا السياق: اندماج ثقافي واندماج مجتمعي. فعمليا كلا النوعين يهدفان إلى توفير ظروف اجتماعية مواتية للحياة بشكل إيجابي وبعيداً عن العزلة الاجتماعية بين فئات معينة من السكان. إلا أن الفرق النظري بين الاثنين يكمن في العينات المستهدفة، فالاندماج الثقافي من جهة يستهدف مكونات وافدة الى الثقافة المجتمعية السائدة، وأبرز مثال على ذلك برامج اندماج المهاجرين من بلدان مختلفة والذين تم إعادة توطينهم في بلدان أخرى لأسباب عادة تكون سياسية او إنسانية. بينما يستهدف الاندماج المجتمعي من جهة أخرى فئات من السكان المحليين الذين مروا بظروف غير طبيعية تجعل منهم عرضة للعزلة الاجتماعية كردة فعل من البيئة الحاضنة لهم. ومثال ذلك برامج اندماج ضحايا العنف الاسري والاضطهاد الجنسي والمطلق سراحهم من السجون لانخراطهم بجرائم معينة والمصابين بعوق جسدي لتلافي أي خرق في النسيج الاجتماعي.(٣)

٦- تشترك العدالة الانتقالية وبرامج الاندماج في انها وقتية تمتد لمرحلة معينة ثم يفترض ان تنتهي تلك البرامج بتحقيق أهدافها. الا انه ونظرا لكون العدالة الانتقالية مرحلة وسيطة تسبق نظام العدالة جنائية في حالتها الطبيعية فإنها تستلزم تسوية الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في مرحلة سابقة، وعادة ما تتم تسوية تلك الانتهاكات بقرارات قضائية وتشريعات قانونية، وتتم التسوية بتعويض وانصاف المتضررين ومعاقبة المتهمين بارتكاب تلك الانتهاكات. بينما تستلزم برامج الاندماج توفير ظروف مواتية لحياة طبيعية تمكن الجميع من الاسهام في البناء والتعاطي مع الاخرين، ويتحقق ذلك عن طريق إيجاد

---

(١) ومن قبيل تلك برامج اندماج المهاجرين القادمين من دول أخرى الحاصلين على إقامة دائمة او المكتسبين للجنسية للتأكد من اندماجهم مع المجتمع، ومن ذلك أيضا برامج اندماج أبناء الأقليات الدينية والعرقية والقومية التي تعيش وسط اغلبية معينة ينظر =

= Valenta, Marko. "Daily life and social integration of immigrants in city and small town–evidence from Norway." International journal on multicultural societies 9, no 2 (2007) pp. 288.

(٢) ينظر:

Ramírez-Barat, Clara. "The path to social reconstruction: between culture and transitional justice." International Journal of Transitional Justice 14.1 (2020): 249

(٣) نصير محسن عبد الحسين الزهرة، "البناء الاجتماعي للعائلة بين المنظور الغربي والإسلامي دراسة مقارنة في علم اجتماع"، *مجلة القادسية في الآداب والعلوم*، (٢٠٠٩): المجلد ٨، الإصدار ٢ ص ١٦٥

بيئة قانونية سليمة توفر ضمانات حقيقة للتمتع بالحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون. بعبارة أخرى فان برامج الاندماج الثقافي او المجتمعي على حد سواء لا تظهر فيها أدوات انصاف المتضررين ومعاقبة المتسببين بالضرر بصورة واضحة وجلية، كظهورها باعتبارها أدوات أساسية لبرامج العدالة الانتقالية، وبدلا عن ذلك فان برامج الاندماج تستلزم من جهة مكافحة وإزالة العوائق التي تقف امام الاندماج وهنا يبرز دور الدولة في أجهزتها الرسمية لتحقيق هذا الغرض.(١) ومن جهة اخرى تستلزم برامج الاندماج تشجيع مبادرات الاندماج والانخراط في الحياة العامة والمشاركة الفاعلة في كل المجالات بما فيها السياسية والاقتصادية، وهذا بدوره يبرز دور منظمات المجتمع المدني كقوة رديفة لأجهزة الدولة الرسمية في تحقيق هذا الغرض.(٢)

٧- عندما ينصرف الحديث الى دول واجهت انتقالا غير سلمي للسلطة فانه يصح القول من حيث التسلسل الزمني ان لا مجال للحديث عن برامج للاندماج في ظل غياب العدالة الانتقالية والعكس صحيح، بمعنى اخر ان العدالة الانتقالية تسبق حتما أي برنامج للاندماج الثقافي بل ان العدالة الانتقالية قد تكون ضرورية وحاسمة لإنجاح أي محاولة للاندماج. وبالتالي فان العدالة الانتقالية تشكل الأرضية الصحيحة التي يمكن تبنى عليها برامج الاندماج الثقافي او المجتمعي. ومن جهة أخرى تكون العلاقة بين العدالة الانتقالية وبرامج الاندماج علاقة الكل بالجزء. فالعدالة الانتقالية أوسع واشمل ويمكن ان تتضمن محاور عديدة يكون الاندماج أحد تلك المحاور.(٣)

٨- من حيث الاثار والنتائج يمكن القول ان تطبيق العدالة الانتقالية يؤدي الى خضوع عدد كبير من افراد المجتمع لحزمة التشريعات القانونية المقرة لهذا الغرض والتي تدور حول انصاف المتضررين ومعاقبة المتسببين بالضرر ومنع تكرار أي انتهاك لحقوق الانسان وبالتالي لا يمكن حصر العدالة الانتقالية بمنطقة معينة أبو بشريحة معينة من المجتمع. بينما يترتب على تبني برامج الاندماج خضوع عدد محدود من الافراد ممن تعرض للعزلة الاجتماعية او تسبب في تحقق هذه العزلة، وبالتالي يتوقع ان يسري أثر أي برنامج

---

(١) ينظر: Ramírez-Barat, Clara, ibid, P.250

(٢) عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، *مجلة النبأ*، (٢٠٠٤): العدد ٧٢ متاح على الانترنت <https://annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm> اخر زيارة في ٢٠٢٠/١/١٣.

(٣) وليس بالضرورة ان يصاحب كل عدالة انتقالية برنامج اندماج مجتمعي بمعنى اخر يمكن ان تتحقق الحاجة لتطبيق برامج الاندماج الثقافي في مجتمع ما دون أدنى حاجة لأليات العدالة الانتقالية، وهذا ما تشترك فيه كل دول العلم تقريبا، وبالمقابل قد تتحقق الحاجة لتبني أدوات العدالة الانتقالية مع انتفاء اي ضرورة لتبني برامج الاندماج ويمكن تصور هذه الحالة عندما تنتقل الدول من حكم استبدادي الى سيادة القانون وان لا تتوجه انتهاكات حقوق الانسان ضد اقلية معينة من قبل الأغلبية. ام الصور الكثر تعقيدا فهي الحالة التي تشتمل على انتقال دولة من حكم استبدادي الى سيادة القانون يرافق ذلك حرب أهلية ونزاع طائفي ومن ثم خرق للنسيج الاجتماعي للسكان وفي هذه الحالة تكون هناك حادة ماسة للمرور بمرحلة العدالة الانتقالية ومن ثم تبني برامج للاندماج المجتمعي.

للاندماج على منطقة إدارية معينة او على شريحة معينة من المجتمع دون ان تشعر او تتأثر بقية المناطق او بقية شرائح المجتمع بذلك[١].

II. المطلب الثاني

ملامح التجربة العراقية

مر العراق بمرحلة صعبة في تاريخه المعاصر توجت تلك المرحلة بتغيير غير سلمي للسلطة في أعقاب الخضوع لاحتلال أجنبي وانهيار النظام السياسي السابق عام ٢٠٠٣. ورغم الهزات البنيوية العنيفة التي تعرض لها العراق في تاريخه الحديث في عشرينيات القرن الماضي المتمثلة بالثورات والانقلابات العسكرية، إلا أنه ومع ذلك لا تعد العدالة الانتقالية والاندماج الاجتماعي من ضمن المواضيع المألوفة لدى المؤسسة التشريعية والتنفيذية فضلاً عن الثقافة السائدة في المجتمع، كما لا يوجد أي نشاط يذكر لمؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال. فقد كانت أدوات نظام العدالة الجنائية في الظروف الطبيعية المسار التقليدي لتسوية كل المشاكل المتعلقة بعد كل انتقال غير سلمي للسلطة. إلا أن المرحلة التي بدأت منذ عام ٢٠٠٣ تعد التجربة الأولى للدولة العراقية في هذا الميدان. وبالتالي لابد من الالمام بخصوصية التجربة العراقية ويكون ذلك من خلال التعرف على الادوات القانونية المتبعة ادارة المرحلة الانتقالية ومن ثم خصائص التجربة العراقية وكالآتي:

اولا: إدارة المرحلة الانتقالية في العراق بعد ٢٠٠٣

من المفيد للباحث في هذا المجال أن يطرح تساؤلاً محورياً:

هل تبنى العراق بالفعل ولو من الناحية النظرية اطاراً قانونياً للعدالة الانتقالية وللاندماج؟

فقد تأسس النظام السياسي الجديد في العراق في أعقاب احتلال عسكري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.[٢] وبات العراق محكوماً بإدارة احتلال مباشرة.[٣] وبالتالي لم تتبلور في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق رؤية وطنية واضحة للعدالة الانتقالية أو للاندماج، إلا أنه ومع ذلك أسهمت المنظمات الدولية ممثلة بمنظمة الأمم المتحدة في وضع خطة استراتيجية لإدارة البلاد في تلك الفترة.[٤] إذ استحوذت سلطة الاحتلال في تلك الفترة على مهام السلطة التشريعية والتنفيذية إضافة إلى تحصينها من مسائلة السلطة

---

(١) ينظر: Ramírez-Barat, Clara, ibid, p. 250

(٢) وقد اعتبر مجلس الامن الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة دول احتلال بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣، متاح على الموقع <http://unscr.com/en/resolutions/1483> واخر زيارة للموقع في ٢٠٢٠/١/٢٠.

(٣) عبد الوهاب حميد الشيخ، *التحول الديمقراطي في العراق*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص١٦٥.

(4) ينظر: Stover, Eric, Hanny Megally, and Hania Mufti. "Bremer's" Gordian knot" Transitional justice and the US occupation of Iraq." Hum. Rts. Q. 27 (2005): 836. available on (https://humanrights.berkeley.edu/sites/default/files/publications/bremers_gordian_knot_transitional_justice_and_the_us_occupation.pdf) last access in 13/7/20123

القضائية.[١] وبالتالي أخذت سلطة الائتلاف على عاتقها إصدار العديد من التشريعات التي حددت ملامح المرحلة الانتقالية. وتلى ذلك اقرار البرلمان العراقي العديد من القوانين الحاكمة في هذا الشأن، وتجلت معالم تلك المرحلة بمجموعة من الإجراءات:

- إقرار نظام سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة ٢٠٠٣.[٢]
- أمر سلطة الائتلاف رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث.[٣]
- أمر سلطة الائتلاف رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بحل الكيانات.[٤]
- إقرار قانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية رقم ١ لسنة ٢٠٠٣.[٥]
- إقرار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.[٦]
- تأسيس هيئة دعاوى الملكية لتسوية المشاكل المتعلقة بالعقارات المتنازع عليها بسبب التهجير ونزع الملكية من قبل النظام السابق بموجب المادة ١٩ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.
- إقرار قانون مؤسسة الشهداء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ لتعويض وانصاف عوائل ضحايا النظام السابق.[٧]
- إقرار قانون مؤسسة السجناء السياسيين بموجب قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ لتعويض المضطهدين السياسيين في عهد النظام السابق.[٨]

ويرى الباحث ان ما تقدم من إجراءات رغم اهميتها الا انها لم تكن نتاج خارطة طريق متكاملة للحكومة العراقية ومن قبلها سلطة الاحتلال لبناء نظام عدالة انتقالية يمهد لتأسيس نظام العدالة جنائية في الظروف الطبيعية، وذلك لتسوية المشاكل العالقة التي ورثها النظام السياسي الجديد كتركة ثقيلة بحاجة الى معالجة. ومما تقدم يتضح للباحث ان القصد من وصف تلك المرحلة (بالانتقالية) هو مجرد التمهيد لانتقال السلطة من قوة الاحتلال الأجنبية الى الحكومة العراقية، وليس التمهيد لانتقال العراق من نظام شمولي الى نظام ديموقراطي.[٩]

---

(١) مصطفى عثمان احمد، "إشكالية ممارسة السلطة في المرحلة الانتقالية دراسة مقارنة بين العراق وجنوب افريقيا"، (رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية جامعة السليمانية، ٢٠١٧)، ص٧١.

(٢) وهو بمثابة "وثيقة دستورية حاكمة للسلطات الفعلية في العراق، والنظام، *منشور بمجلة الوقائع العراقية*، عدد ٣٩٧٧ في ٢٠٠٣/٦/١٧

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) *منشور بمجلة الوقائع العراقية*، عدد ٣٩٨٠ في ٢٠٠٣/٣/١

(٦) *القانون منشور في مجلة الوقائع العراقية*، عدد ٣٩٨١ في ٢٠٠٣/١٢/٣١

(٧) *منشور في مجلة الوقائع العراقية*، عدد ٤٠١٨ في ٢٠٠٦/٣/٦

(٨) المصدر السابق.

(٩) ينظر: Stover, Eric, Hanny Megally, and Hania Muft, ibid, p. 834

وبالتالي وبالرغم من ان أبرز ملامح تلك المرحلة هو قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الا انه من وجهة نظر الباحث لا يحتوي ولا يشير بشكل واضح الى مرحلة العدالة الانتقالية.(١)

ثانيا: خصائص المرحلة الانتقالية بعد ٢٠٠٣

رغم تعثر وعدم انسجام الإجراءات المتخذة سواء من قبل سلطة الاحتلال او من قبل الحكومة العراقية المؤقتة التي تم تشكيلها في وقت لاحق قبل إقرار الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، الا انه من الضروري الوقوف على اهم خصائص تلك المرحلة. وبالتالي يمكن لنا قياس مدى التزام التجربة العراقة بالمعايير الدولية.

فهل تم بالفعل انصاف المتضررين ومحاسبة المتسببين بالضرر؟ وهل تم المضي قدما بالمصالحة الوطنية؟

الملاحظ ان تلك الفترة اتصفت بمجموعة من الخصائص التي أعطت صبغة معينة للتجربة العراقية والتي انعكست بدورها على البيئة القانونية الحاضنة لتطبيق العدالة الانتقالية او برامج الاندماج في العراق. تلك الصبغة قد لا تعطي انطباعا مقنعا عن وجود رؤية شاملة في المضي قدما في مشروع مستدام للعدالة الانتقالية والاندماج الاجتماعي على نحو يتوافق مع المعايير الدولية.(٢) ولم تخرج الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية المشكلة بعد نفاذ الدستور الدائم عن هذه الصبغة، بل انها سارت على نفس المنهاج الذي اسسته سلطة الائتلاف وأكدت على الإجراءات المتخذة مسبقا. ويمكن اجمال اهم التحديات التي تواجه التجربة العراقية بالآتي:

١-تحدي التمايز بين العدالة الانتقائية والعدالة الانتقالية

لقد كانت عملية اجتثاث عناصر حزب البعث من المؤسسات الرسمية هي محاكات لتجارب سابقة تم تطبيقها في دول أخرى أبرزها المانيا بعد انهيار النظام النازي.(٣) فرغم ضرورة تطبيق هذه العملية لمحاسبة أعوان النظام السابق الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي، الا ان التطبيق العملي اثار وجهات نظر متباينة خشية الوقوع في انحراف في تطبيق عملية الاجتثاث. فتجارب الدول السابقة خاصة في المانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تشير الى تحقق نتائج غير مرغوب فيها تتمثل في اقصاء العديد من الكفاءات بناء على أسباب لا تخلو من دوافع الثأر والانتقام.

---

(١) مصطفى عثمان احمد، المصدر السابق ص ٦٨.

(٢) علاء عبد الحسن السيلاوي، "تجربة العدالة الانتقالية في العراق المفهوم ومعوقات التطبيق"، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، (٢٠١٧): المجلد: ١، الاصدار ٣٣، ص ٣٠٤.

(٣) ينظر: Cohen, David. "Transitional justice in divided Germany after 1945." Retribution and Reparation in the Transition to Democracy (2006): 59. Available on (https://www.nurembergacademy.org/fileadmin/media/pdf/news/Transitional_Justice_in_Germany.pdf) last access in 11/8/2023.

فمن اهم التحديات التي واجهتها الدول المقارنة بالعراق كألمانيا مثلا هو الحرص على ان تكون عملية الاقصاء بعد إجراءات قانونية ومحاكمات نزيهة وشفافة، وان تتم عملية الاقصاء ضمن مؤسسة مستقلة. فعدم مراعاة ذلك يمكن ان يؤدي الى آثار سلبية على عملية الاندماج السياسي والاجتماعي.(١)

وفيما يخص العراق فمن المؤكد ان ذلك لن يستثني نجاح او فشل عملية اندماج عوائل داعش الارهابي في العراق بشكل عام وفي الانبار بشكل خاص. فرغم الفرق بين الإجراءين (محاسبة اعوان النظام السابق ومحاسبة المتورطين في العمل مع تنظيم داعش الارهابي) الا انهما يتشابهان في كونهما ضمن مرحلة انتقالية للوصول الى نظام عدالة مستقر دائمي. ولعرض انجاح جهود بناء السلام لابد ان تعطى الاولوية للمحافظة على استقلالية عملية اقصاء من ارتكب جرائم بحق الشعب العراقي واستدامة شفافيتها وحياديتها ونزاهتها.(٢)

٢-تحدي تسيس مؤسسات العدالة الانتقالية

ان اهم عائق يحول دون انسيابية العدالة الانتقالية هو تغول النخب السياسية القابضة على السلطة وامعانها في التدخل في عمل مؤسسات، وهي آفة اصابت بعض الدول التي مرتب بتجربة العدالة الانتقالية.

وبالنسبة للتجربة العراقية فلا يخفى على الباحث في هذا الشأن خطورة الاستسلام الى مبدأ المحاصصة الطائفية والولاءات الحزبية في تولي الوظائف العامة.(٣) وغني عن القول ان من العبث الحديث عن تطبيق للعدالة الانتقالية من جهة، وعن الاندماج الثقافي والمجتمعي بين مكونات الشعب العراقي من جهة أخرى اذا لم تراعى الشفافية والنزاهة والعدالة في تولي الوظائف العامة.(٤) بل ان غياب تلك المبادئ قد يجعل من المؤسسات الحكومية الراعية لمشروع العدالة الانتقالية والساندة لبرامج الاندماج مجرد اطر وهمية، وتكون عناوينها الرسمية مجرد شعارات لا أثر لها على ارض الواقع.(٥) ولا شك ان دولة المواطنة هي بناء شامخ يشد بعضه بعضا ولا يمكن الفصل بين مكوناته، وان ضعف قواعد واسس هذا البناء سينسحب بالضرورة على تماسك المجتمع وقوة مؤسسات الدولة.

---

(١) ميراندا سيسونز وعبد الرزاق الساعدي، *ارث مر دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق ٢٠١٤-٢٠١٢* ، (المركز الدولي للعدالة الانتقالية: ٢٠١٣)، ص ٢٧.

(٢) ينظر مسعود اوزجان، "تحديات ما بعد داعش في الموصل والعراق، رؤية تركية ٤-٥ ٢٠١٦"، ص١٦٥-١٦٩.

(٣) ينظر: فارس كريم العتيبي. "دور الشريعة الإسلامية في تعزيز عملية العدالة الانتقالية في عراق ما بعد داعش". *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، ٧٠، (٢٠٢٣): ص ٤٢٩

(٤) مروة عبد المنعم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، مجلد ٢٣، عدد ٢، (٢٠٢٢): ص ١٥٣.

(٥) ينظر:

Iraq at crossroad, UN report, 2011. Available on < https://www.hrw.org/video-photos/interactive/2011/02/21/iraq-crossroads> last access on 29/12/2019.

٣-تحدي محاكاة التجارب الاخرى

ان من اسباب نجاح كل تجربة الاستفادة من دروس الماضي ومن تجارب الاخرين لتفادي الأخطاء والتعاطي مع التحديات الشائعة. وليس بدعا من القول ان يقال ان عملية انصاف المتضررين من انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت قبل ٢٠٠٣ وبعده، كان يمكن ان تتم بوقت قصير لو توفرت بيئة قانونية تتسم بالشفافية. وبالتالي يرى الباحث ان عدم الشفافية في نشر البيانات وعدم تفعيل قرارات لجان التحقيق الحكومية التي تم تشكيلها في اعقاب الازمات التي ضربت العراق بعد ٢٠٠٣ و٢٠١٤ هو مؤشر على وجود نظرة سطحية في معالجة جذور المشاكل والاكتفاء بالحلول الترقيعية التي تخفف من الأثر النفسي لنتائج الخروقات دون الوقوف على سبب وقوعها. ولا شك ان ذلك يتسبب في اضعاف فرص نجاح خطط بناء السلام، والتي بدورها يمكن ان تحد كثيرا من ظاهرة التطرف والجرأة على خرق القانون والجريمة المنظمة في العراق.(١)

٤-خصوصية وتداخل التجربة العراقية

فلم يكن عام ٢٠٠٣ نهاية حاسمة لعهد اتسم بسنين عجاف وحروب مريرة، فقد اسفرت السنوات اللاحقة لذلك التاريخ عن أزمات تخللها حروب وموجات هجرة داخلية وخارجية. وقد القت تلك الازمات بظلالها على عمل المؤسسات الرسمية في تطبيق القوانين التي اقرت مؤخرا، والتي اريد منها ان تكون غطاء لمرحلة انتقالية تمهد للعدالة الجنائية العراقية في ظل نظام ديموقراطي. وبالتالي فان قسما كبيرا من القوانين التي أدخلت الى منظومة التشريعات العراقية لتعويض وانصاف ضحايا النظام السابق يمكن او بالأحرى يفترض ان تطبق على ضحايا الحروب والنزاعات التي ضربت مناطق متعددة من العراق بعد ٢٠٠٣.(٢) وبالتالي فان من أبرز ملامح هذا التداخل هو ضرورة انصاف المتضررين من خروقات حقوق الانسان في ظل النظام السابق بالإضافة الى المتضررين الذين تعرضوا للتهجير والتطهير في اعقاب الاحداث التي مر بها العراق سنة ٢٠١٤ فما يعزز فرص بناء السلم المجتمعي ان يتم التعامل مع تلك الخروقات أيا كان وقت ارتكابها وان يتم انصاف المتضررين ومعاقبة المتسببين بالضرر في الحالتين على حد سواء. ويمكن القول ان التفريط في ذلك سيشيع جوا من عدم الثقة واحباطا شعبيا تجاه النظام السياسي الجديد ومصداقية القابضين على السلطة في تحقيق سيادة القانون.(٣)

---

(١) ينظر:
After ISIS Perspectives of displaced communities from Ninewa on return to Iraq's disputed territory, report from PAX means peace 2015. Available on <file:///C:/Users/Anes/Downloads/pax-iraq-report--after-isis.pdf> last access on 11/1/2020.

(٢) ينظر: فارس كريم العتيبي، المصدر السابق، ص ٤٦٠.

(٣) مصطفى عثمان احمد، المصدر السابق، ص ٥٦.

III. المطلب الثالث

تقييم التجربة العراقية وفرص النجاح

لغرض إعطاء تقييم دقيق للتجربة العراقية في تطبيق العدالة الانتقالية ومن ثم الوقوف على فرص نجاح مشروع إعادة اندماج عوائل داعش الارهابي في ضوء ما تقدم من أسس نظرية، لا بد لنا هنا من الإجابة على تساؤل محوري:

هل يفهم مما وقع على مناطق عديدة في العراق من دمار ومن خروقات خطيرة لحقوق الانسان في عهد داعش الارهابي مؤشر واضح على فشل مشروع العدالة الانتقالية ومن ثم المصالحة الوطنية؟ وبالتالي هل هناك حاجة الى إعادة صياغة للعدالة الانتقالية؟

ان التقييم الاولي للتجربة العراقية في ادارة هذا الملف حسب توصيف المنظمات الدولية هو العدالة المنقوصة.[١] ورغم غموض وهلامية هذا التوصيف الى انه يؤشر لوجود ثغرات تهدد بعدم نجاح مشروع العدالة الانتقالية في العراق من جهة، وتحد من فرص نجاح برامج الاندماج الاجتماعي من جهة اخرى. ويمكن الإشارة الى بعض تلك الثغرات ومن ثم الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

أولا: اهم الثغرات في نظام العدالة الجنائية وفي برامج الاندماج

رغم التحسن النسبي في الوضع الأمني الذي تشهده اغلب المناطق التي تمت استعادت السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية، الا ان ثمة خطوات كان يفترض القيام بها من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وأبرز تلك الخطوات هي:

١- إشاعة جو من الشفافية في تطبيق القوانين، ومحاسبة المتجاوزين لمنع تكرار أي خرق لحقوق الانسان، والالتزام بالمساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات اذ ادى اهمال تلك الخطوات الى مفاقمة صعوبات الاندماج وأضاف تحديات جديدة. اذ لا زال قسم من المجتمعات المحلية يرفض التعامل مع اسر وعوائل المنتمين الى تنظيم داعش الارهابي، وهو ما يعرقل عملية اعادة اندماجهم.[٢]

بالرغم من ان قسما من المحتجزين في مراكز الاحتجاز لا زالت الشبهات تحوم حولهم في احتمالية تورطهم في أنشطة إجرامية، الا ان القسم الاخر لا يحتاج الا الى برامج إعادة تأهيل نفسي واجتماعي ومن ثم إعادة اندماجه في المجتمع. ويرى الباحث ان الفكرة القانونية السائدة على البرامج الحكومية سواء بالنسبة للحكومة المركزية او الحكومات المحلية تتمثل في اعطاء الاولوية في دعم الاسر والمناطق التي قاتلت داعش الارهابي والتي لا زالت تعاني ظروفا صعبة، بدل توجيه يد المساعدة الى اسر مشكوك في ولائها. وبالتالي فإن تحقيق توازن في الدعم المالي الحكومي هو تحدي صعب ربما يبطئ من وتيرة تبني الحكومات المحلية لبرنامج مستدام لإعادة اندماج الاسر الموجودة في مراكز

---

(١) "عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم داعش في العراق"، تقرير صادر عن منظمة حقوق الانسان، ٢٠١٧ متاح على الانترنت <https://www.hrw.org/ar/report/2017/12/05/312118> اخر زيارة في ٢٠١٩/١١/١٣.

(٢) ينظر: مروة عبد المنعم بكر، المصدر السابق، ص ١٥٥.

الاحتجاز. وبالتالي فان عدم التغلب على هذه الصعوبة يودي انحسار الدعم المادي الحكومي في هذا المجال، وعند ذلك ستكون الجهات الفاعلة الوحيدة هي المنظمات الدولية الإنسانية دون مشاركة حقيقية من الحكومة العراقية. ولنا ان نتخيل الصعوبات العملية المترتبة على ذلك في زيادة الهوة بين المجتمعات المحلية وبين القاطنين في مراكز الاحتجاز، في الوقت الذي كان يتعين فيه على السلطات الحكومية المركزية والمحلية ان تعمل معلى ردم تلك الهوة وتهدئة الأجواء.(١)

٢- الدقة والشفافية في عمليات فحص وتدقيق بيانات المحتجزين وظروف الاحتجاز. اذ سجلت بعض المنظمات الدولية عدم شفافية تلك الاجراءات اثناء وبعد انتهاء العمليات العسكرية، وهذه الملاحظات قد تشير مجتمعة الى عدم تحقيق المعايير الدولية للعدالة الانتقالية. وتتراوح تلك الملاحظات في اكتظاظ مراكز الاحتجاز بأعداد كبيرة، وطول مدة الاحتجاز، وحرمان المحتجزين من بعض الحقوق التي نصت عليها القوانين، كمنع زيارة الأقارب لذويهم في مراكز الاحتجاز وصعوبة التقاء المحامين بوكلائهم.(٢)

ولا شك ان مثل هذه الاجواء لا تساعد في انهاء هذا الملف بل ان افلات مرتكبي تلك الخروقات يذكي الانقسام في المجتمعات المحلية ولا يعطي انطباعا عن الرغبة في تعزيز السلم الأهلي وهو حجر الزاوية في أي مبادرة للاندماج.

٣- يتعين على الحكومات المحلية توفير الحماية القانونية لممتلكات اسر وذوي المنتمين الى داعش الارهابي من زوجات واطفال. اذ ان التفريط بهذه الحماية او اضعافها يخرق المبدأ الدستوري في المساواة امام القانون، ومبدأ افتراض البراءة من أي تهمة مالم يثبت العكس. ومن الصور المفترضة لضعف الحماية القانونية، الاستيلاء على المنازل والممتلكات المنقولة والعقارية العائدة لأسر وذوي عناصر داعش الارهابي، ومنعهم من العودة الى مناطق سكناهم وطردهم وترويعهم ومحاولة ايذائهم رغم ثبوت براءتهم. وتلك الممارسات عادة ترتكب من قبل الضحايا والمتضررين من فترة سيطرة داعش الارهابي. وبالتالي سينتهي المطاف بتلك الاسر (عوائل داعش) ان تكون هي الأخرى ضحايا للعنف الاجتماعي من الطرف الاخر، وهذا ما يعوق عملية بناء السلم المجتمعي. ومن ثم يرى الباحث ان توفير الحماية القانونية لمن ثبتت براءته **(حصرا)** هو واجب ملقى على عاتق السلطات المحلية، والتهاون في ذلك يدخل المجتمع في حلقة مفرغة من الثأر والانتقام وإعادة الثأر والانتقام.(٣)

---

(١) ينظر: عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم داعش في العراق، المصدر السابق، ص١٢

(٢) ينظر: لمزيد من التفصيل:

Thanassis Cambanis, The Coming Emergency in Iraq, Neglected Prison Camps Are Incubating a New Extremist Threat, Foreign Affairs, 2019 Available on <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2019-11-01/coming-emergency-iraq> last access on 13/12/2019.

(٣) ينظر مسعود اوزجان، المصدر السابق، ص ١٦٨

ثانيا: الدروس المستفادة من التجارب السابقة

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها في التعامل مع ملف اندماج عوائل داعش الارهابي في المجتمعات المحلية وهي كالاتي:

١- يجب تبني برنامج للإصلاح واعادة التأهيل وليس الحجز والعزل بالنسبة لعوائل داعش الارهابي من زوجات وأبناء وما يترتب على ذلك من تطهير واقصاء لتلك العوائل من الوظائف الحكومية. فالملاحظ ان دول العالم قد استفادت من التجارب السابقة للحالات المشابهة، فمثلا عملية العزل والتطهير التي اتبعها الجهاز الحكومي الألماني بعد انهيار النازية في خمسينيات القرن الماضي تم العدول عنها الى برامج أكثر عدالة وواقعية في تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار النظام اليوغسلافي.(١) وبالتالي فان أسلوب الاقصاء والتطهير لا يفي بالغرض في توفير البيئة المناسبة للاندماج لعوائل داعش الارهابي (ممن لم يمارسوا او ينخرطوا في أنشطة إجرامية). وذلك طبقا للمبدأ القانوني المعروف في ان لا يؤخذ انسان بجريمة غيره ومبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ومبدأ شرعية الجرائم، وهي مبادئ مستمدة من النص القرآني (ولا تزر وازرة وزر أخرى).(٢)

٢- ضرورة تحديد اهداف واضحة عند التعامل مع قضية عوائل داعش اذ يجب الاتفاق مسبقا على الهدف من احتجاز عوائل داعش والذي يفترض ان يكون للتدقيق من عدم ارتكابهم أنشطة إجرامية ومن ثم التأكد من عدم تهديدهم للأمن الوطني، وبالتالي إعادة تأهيلهم نفسيا ومن ثم دمجهم في المجتمع. الا ان الواقع يشير الى ان الظروف المعيشية التي تسود في تلك المخيمات تعطي انطباعا الى ان المحتجزين مدانون او متهمون اجتماعيا بجرائم إرهابية، وهذا يخالف مبدا قانونيا معروفا في ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته. ولا يخفى على الباحث المتبصر ان مثل تلك الظروف الصعبة التي تحيط بمخيمات الاحتجاز تترتب عليها نتائج مدمرة وخطيرة على المحتجزين لا سيما الأطفال الذين ولدوا في المخيمات او أبصروا النور فيها.

ومن ثم يرى الباحث ان على الحكومة العراقية ان تسرع في غلق تلك المخيمات وان تركز على برامج اعادة التأهيل النفسي والاجتماعي التي يفترض ان تشمل جميع العوائل التي لم يثبت عليها القيام او المساعدة بأي نشاط اجرامي.(٣)

ويرى الباحث ضرورة التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية من جهة، والمنظمات الدولية من جهة اخرى، للتعامل مع هذا الملف. اذ لا يخفى علينا ضخامة المعضلة وتعقيدها ويقابل ذلك ضعف في إمكانيات الحكومة العراقية فضلا عن الحكومات المحلية. اذ ان إعادة اندماج اعداد كبيرة من الافراد والاسر دون برامج مدروسة وفق

(١) ميراندا سيسونز وعبد الرزاق الساعدي، المصدر السابق، ص ٣٠

(٢) سورة النجم، الآية ٣٨

(٣) ينظر: Liisa Abel, A Legal Cultural Model as a Theoretical Basis of Reintegration Strategies for ISIS Ex militants p. 109 Available on <https://doi.org/10.12697/JI.2017.25.12> last access on 18/11/2019.

خطط وضمانات يجعل من تلك الجهود عرضة للفشل وبالتالي تأخير واطالة لهذه المرحلة الانتقالية والتي يفترض ان تكون قصيرة الأمد.

٣- يجب الالتزام بالمعايير الدولية في تحقيق العدالة الانتقالية. وفي مقدمة ذلك احترام حقوق الانسان المضمونة دستوريا والتي كفلها القانون للجميع. والا فان اهدار هذه المعايير يهدد بتقويض عملية إعادة البناء ويجعل المجتمع عرضة لردة فعل انتقامية ممن اهدرت حقوقهم واخذوا بجريرة غيرهم. كما ان الملاحظ على جهود الحكومات المحلية المبذولة رغم تحققها بوتيرة متصاعدة الا انها يعوزها الشفافية المطلوبة في التعامل مع هذا الملف. فلا تتوفر بيانات كافية ونسب احصائية لمن اعيد اندماجهم والوقت الذي استغرق عملية الاندماج والصعوبات والمعوقات في هذا الشأن. ومن جانب آخر فيرى الباحث ضرورة تدريب وتأهيل القائمين على مراكز الاحتجاز على احترام حقوق الانسان عند التعامل مع المحتجزين. كما ينبغي التحري والتحقيق في أي خرق يشتمل على معاملة سيئة للمحتجزين وإنزال العقوبات القانونية بحق المسيئين.(١)

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة يمكن للباحث ان يوجز مجموعة من النتائج والمقترحات التي توصل اليها الباحث وكالتالي:

النتائج:

يتضح لنا مما تقدم النتائج التالية:

١- ان الفرصة لا زالت قائمة امام الحكومة المركزية والحكومات المحلية في انهاء هذا الملف.

٢- رغم تراكم المعوقات الا ان ذلك لا يمنع الجهات المعنية من العمل وفق الممكن والمتاح ويكون ذلك من خلال توفير مظلة تشريعية توفر بيئة ملائمة للاندماج ورقابة قضائية لمنع أي انتهاك للقوانين.

٣- ان عملية اندماج عوائل داعش الارهابي في المجتمع يحتاج الى تظافر الجهود التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة الى الجهود الامنية .

المقترحات:

ومما تقدم من تحليل يصل الباحث الى مجموعة من المقترحات:

١- فعلى المستوى الرسمي يجب تبني رؤية واضحة تشتمل على خطوات محددة وسقف زمني وميزانية مالية لإنجاح مشروع الاندماج.

٢- ويشترك في ذلك المؤسسات الحكومية المركزية والحكومات المحلية على حد سواء. وفي هذا الصدد يقع على عاتق الحكومات المحلية الدور الأكبر في الاشراف على برامج الاندماج من خلال طرح مبادرات وحملات إعلامية وتثقيفية وارشادية.

(1) Liisa Abe, ibid, p. 114.

٣- وعلى المستوى الشعبي من جهة اخرى يجب على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها إضافة الى الجامعات الاسهام في نشر ثقافة التسامح بين افراد المجتمع.

٤- ويمكن لتشكيلات جامعة الانبار ان تلعب دورا رياديا في اجراء دراسات استقصائية ومسحية بشكل دوري للوقوف على المعوقات والنتائج المستخلصة لعملية الاندماج على مستوى محافظة الانبار. كما يجب ان يتم تسليط الضوء على خطورة تأجيل حسم هذا الملف على مستقبل العراق، اذ ستكون نتائج عدم التصدي لهذه المشكلة في ظهور جيل جديد من أطفال عوائل داعش الارهابي يشعر بالحرمان والظلم الاجتماعي، كما ان عدم التعاطي بإيجابية مع هذا الموضوع سيولد شرخا في النسيج الاجتماعي المحلي ويزيد في التشظي ويعمق الانقسام بين مكونات المجتمعات المحلية بما لا يخدم في المحصلة النهائية عملية بناء السلام.

المراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر العربية

١. عبد الوهاب حميد الشيخ، *التحول الديمقراطي في العراق*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

٢. مسعود اوزجان، *تحديات ما بعد داعش في الموصل والعراق*، رؤية تركية ٤-٥ ٢٠١٦.

٣. ميراندا سيسونز وعبد الرزاق الساعدي، *ارث مر دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق ٢٠١٤-٢٠١٢* ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية: ٢٠١٣.

ثالثاً: المجلات العلمية

١. علاء عبد الحسن السيلاوي، "تجربة العدالة الانتقالية في العراق المفهوم ومعوقات التطبيق"، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد: ١، الاصدار ٣٣ ،(٢٠١٧).

٢. عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، *مجلة النبأ*، العدد ٧٢، (٢٠٠٤).

٣. فارس كريم العتيبي. "دور الشريعة الإسلامية في تعزيز عملية العدالة الانتقالية في عراق ما بعد داعش"، *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، ٧٠، (٢٠٢٣) .

٤. مروة عبد المنعم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، مجلد ٢٣، عدد ٢، (٢٠٢٢).

٥. نصير محسن عبد الحسين الزهرة، البناء الاجتماعي للعائلة بين المنظور الغربي والإسلامي دراسة مقارنة في علم اجتماع، مجلة القادسية في الآداب والعلوم ٢٠٠٩، المجلد ٨، الإصدار ٢ .

ثالثا: الرسائل

١. مصطفى عثمان احمد، "إشكالية ممارسة السلطة في المرحلة الانتقالية دراسة مقارنة بين العراق وجنوب افريقيا"، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية جامعة السليمانية، ٢٠١٧.

رابعا: القوانين

١. مجلة الوقائع العراقية عدد ٣٩٧٧ في ٢٠٠٣/٦/١٧.
٢. مجلة الوقائع العراقية عدد ٣٩٨٠ في ٢٠٠٣/٣/١.
٣. مجلة الوقائع العراقية عدد ٣٩٨١ في ٢٠٠٣/١٢/٣١.
٤. مجلة الوقائع العراقية عدد ٤٠١٨ في ٢٠٠٦/٣/٦.

خامسا: القرارات

١. قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣.

سادسا: تقارير المنظمات الدولية

١. عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم داعش في العراق، تقرير صادر عن منظمة حقوق الانسان، ٢٠١٧ .

سابعا: المصادر الاجنبية

1. After ISIS Perspectives of displaced communities from Ninewa on return to Iraq's disputed territory, report from PAX means peace 2015 .
2. Cohen, David. "Transitional justice in divided Germany after 1945." Retribution and Reparation in the Transition to Democracy (2006) 59.
3. Leebaw, Brownwyn Anne. "The irreconcilable goals of transitional justice." Hum. Rts. Q. 30 (2008) .
4. Liisa Abel, A Legal Cultural Model as a Theoretical Basis of Reintegration Strategies for ISIS Ex militants .
5. Ramírez-Barat, Clara. "The path to social reconstruction: between culture and transitional justice." International Journal of Transitional Justice 14.1 (2020) 249.
6. Simmons, Beth A., and Allison Danner. "Credible commitments and the international criminal court." International Organization 64, no. 2 (2010) .

7. Stover, Eric, Hanny Megally, and Hania Mufti. "Bremer's" Gordian knot": Transitional justice and the US occupation of Iraq." Hum. Rts. Q. 27 (2005) 836.

8. Thanassis Cambanis, The Coming Emergency in Iraq, Neglected Prison Camps Are Incubating a New Extremist Threat, Foreign Affairs, 2019.

9. Valenta, Marko. "Daily life and social integration of immigrants in city and small town–evidence from Norway." International journal on multicultural societies 9, no 2 (2007) .